استراتيجيات التكوين بالمدارس العليا للأساتذة وفق نظام ل.م.د

رمضان خطوط
أستاذ محاضر "أ"
جامعة محمد بوضياف – المسيلة –
مصباح جلاب
أستاذ محاضر "أ"
جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

تاريخ الارسال: 20-11-2018 تاريخ القبول: 16-12-2018 تاريخ النشر 30-12-2018

ملخص: شرع قطاع التعليم العالي منذ سنوات في إصلاح التعليم، طامحا في جعل الجامعة تلعب دورا مركزيا، يتمثل من جهة، في تلبية تطلعات مختلف شرائح المجتمع لاسيما فئة الشباب منها، نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عال ونوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية للاندماج في سوق الشغل، ومن جهة أخرى، في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي والاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية والنجاعة، وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد والإبداع. هذه الدوافع أدت إلى تبني الجزائر على غرار الكثير من بلدان العالم ، نظام ل.م.د (ليسانس – ماستر– دكتوراه)، وربما لا نبالغ إذا قلنا انه حان الوقت للمدارس العليا أن تندمج في هذا النظام ، سواء طواعية أو كرها، فلا يمكن للمدارس العليا أن تبقى في معزل عن هذا النظام، وإذا عدنا إلى دوافع هذ الاندماج، فنجد ضرورة انفتاح هذه المدارس على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية قصد الانخراط والمساهمة في تنمية وتلبية حاجات الكثير من القطاعات غير القطاع التربوي، ولعل كذلك من أهم الدوافع أيضا لإدماجها القضاء على الكثير من الاحتجاجات الطلابية المتكررة كل عام والتي تتسبب في هدر الكثير من ساعات التكوين إن لم نقل أياما وأسابيع.

الكلمات المفتاحية: نظام ل.م.د، التكوين بالمدارس العليا.

Abstract :The The higher education sector has been in the process of reforming education for years, aspiring to make the university play a central role, on the one hand, to meet the aspirations of the different segments of society, especially the youth group, towards building a future project by benefiting from a high and qualitative formation, And on the other hand, in meeting the requirements of the social and economic sector, which aspires to competitiveness and efficiency, and this with the provision of quality human resources capable of innovation and innovation These motivations led to the adoption of the LMD system by many countries of the world. Perhaps we should not exaggerate if we say that it is time for higher schools to integrate into this system, whether voluntarily or unwillingly. Higher schools can not remain In addition, we need to open up these schools to economic and social institutions in order to engage in and contribute to the development and meeting the needs of many sectors other than the educational sector, and perhaps also the most important motives for integrating them to eliminate many of the repeated student protests Every year that cause J wasting a lot of hours of training, if not days and week.,.

Keywords: LMD system, high school configuration.

مقدمة:

إن القلق على القدرة التنافسية وأداء الأفراد في سوق العمل، جعل معظم دول العالم إلى إعادة النظر، في تعليمها بصفة عامة، وتعليمها العالي بصفة خاصة، فهذا الأخير وكما نعلم، وفي أي بلد، يلعب دورا أساسيا وفعالا في بناء وتكوين وإنتاج الكفاءات اللازمة والضرورية لتقدمه وتطوره وخاصة الحفاظ على كيانه. وبما أن الإنسان هو حجر الزاوية في عملية التنمية ووسيلتها، أصبح من الضروري أن يسعى التعليم العالي إلى تزويده بالمهارات المناسبة حتى تمكنه من القيام بالدور المنوط به في ميادين الحياة المختلفة. فالحرص على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أدى إلى ظهور ما يسمى بجودة التعليم العالي، فمستقبل مجتمعنا أصبح مرهونا بمدى تحقيق هذه الجودة في مؤسسات التعليم العالي، لأن مخرجات هذه الأخيرة هي في الواقع مدخلات التنمية وركائزها التي تعتمد عليها، لذلك وجدت الجزائر، وعلى غرار العديد من الدول نفسها في مواجهة تحد، فرضته حركة العولمة على نظام التكوين الجامعي، الذي فضل LMD. هذا النظام الذي طبقته الجامعات الجزائرية منذ سنة 2005/2004، يقوم على فلسفة التقويم المستمر، والجودة والحركية والشهادات ذات المقروئية الجلية والمعترف بها عالميا. لذلك كان لا بد من اتخاذ القرار المناسب: هل تأخذ بهذا النظام؟ أم تبقى بعيدة عن هاته الحركية المعولمة؟ لهذا كان التجديد لتعليمنا العالي، وإدخال سلوكات جديدة، وتوسيع نطاق الفرص والتفتح على العالمية، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اختيار نظام LMD.

تواجه التربية اليوم تحديات كبيرة، تفرضها ما يسمى بالعولمة، هذه الأخيرة التي أدت بالعديد من المنظومات التربوية إلى مراجعة مناهجها، فعملت على تقييمها من طرف الكثير من المختصين ومن ثم تقويمها وتعديلها وتحديثها، لكي تتماشى مع ما تفرضه التطورات الحاصلة خاصة في المجال التكنولوجي. إذ تعتبر المدارس العليا للأساتذة الحلقة ذات الأهمية البالغة بالنسبة لأي مجتمع، فهي بمثابة الخزان الذي يمده بالكفاءات في ميدان التربية والتعليم ، هاته الكفاءات التي تأخذ على عاتقها تربية الأجيال وتعليمهم ومن ثم تطوير هذا المجتمع والحفاظ على واستمراريته ورفاهيته، وحتى تلعب المدارس العليا للأساتذة هذا الدور لا بد لها

من مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في بقاع العالم وفي مختلف الدول المتطورة، ونحن هنا لا ننقص من كفاءة مدارسنا العليا ، وإنما نريد لها التقدم أكثر ومواكبة التطورات الحاصلة ، وهذا من خلال اعتماد ما يسمى بنظام LMD، هذا النظام الذي سيسمح بتدارك الكثير من النقائص وكذا حل الكثير من المشكلات التي يعاني منها خاصة طلبة هذه المدارس ونذكر بالخصوص مشكلة مواصلة الدراسات العليا ، وربما نتفق مع ما أكده (شحاتة، 1995، ص. 15) ، أن هناك نقائص كثيرة تخص التعليم العالي ومنها:

- سيادة أساليب تدريس تقليدية.
- اعتبار المنهاج والأستاذ المصدرين الأساسيين للمعرفة العلمية.
- مركزية القرارات.
- مستوى متدني للإدارة.
- تركز البحوث العلمية على مواضيع تقليدية أو مكررة.
- عدم وجود شبكة تحديد حاجات التنمية المهنية للأستاذ".

إذ لا يمكننا ان ننكر ان هذا النظام (LMD) عمل على تحيين برامج الجامعة الجزائرية لتندمج في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وكذا تحسين مردودها الداخلي والخارجي، كما اتسمت هذه الهيكلة الجديدة بتوفير حرية أكبر للطالب، وتزويده بالمهارات اللازمة التي تسمح له بالوصول إلى أعلى مستوى تتيحه له مهاراته وقدراته الذاتية. وربما من السابق لأوانه الحكم على نجاعة هذا النظام في الجامعة الجزائرية ، لكن كما قلنا هناك العديد من المؤشرات التي تستدعي تطبيقه في المدارس العليا، حيث سيتم من خلاله تنظيم محكم للتعليم وملامح التكوين، وهذا مكن خلال تنظيم مراحل التكوين في شكل مسارات دراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة، وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر، هذا الاحتفاظ وهذا التحويل يمكن من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم. نظرا للمشكلات الكثيرة التي خلقها الانتقال من النظام

الكلاسيكي إلى نظام ل.م.د وظهور عدة تناقضات لدى الطلبة في كيفية مواصلة المسار الدراسي عبر التدرج في الشهادات، خاصة طلبة المدارس العليا، اذ ساد الاعتقاد أن طلبة المدارس العليا يوجهون بعد فترة الدراسة إلى الحياة المهنية مكتفين بمدة التكوين التي تضمن لهم العمل في الطورين الابتدائي والثانوي، كما كان معمول به في نظام المعاهد التكنولوجية حين كان الاختيار بين الجامعة ومواصلة الدراسة أو التكوين في المعهد والتوجه للمهنة، ومن أجل اماطة اللثام على هذه القضية وكتكملة للجهود المبذولة لإيجاد صيغة لدمج المدارس العليا في التدرج الجامعي يقدم الباحثان تصورا نظريا لتدعيم هذا الطرح، وقد لاقى هذا التصور تأييد العديد من الخبراء الأكاديميين من مختلف جامعات الوطن والأكاديميين ذوي الخبرة من المعاهد والمدارس العليا، وبالتالي فهو مجهود شخصي يضاف إلى الجهود البحثية في هذا الميدان. في انتظار دراسات أخرى تهتم باستقصاء واستكشاف الواقع من خلال النزول للميدان ومحاورة الاساتذة بالمدارس العليا. من أجل ذلك سنحاول صياغة هذه الدراسة بحثيا في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما المقصود بنظام LMD (الهيكلة، عروض التكوين، التقييم،...)؟

2- ما هي أهم مبررات إدماج المدارس العليا في نظام LMD؟

3- ما هي أهم الاستراتيجيات التكوينية التي يمكن انتهاجها في النظام الدراسي بالمدارس العليا للأساتذة وفق نظام LMD؟

4- ما هي أهم التحديات والصعوبات التي ستواجه اندماج المدارس العليا في نظام LMD، وما أهم سبل معالجتها؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من الموضوع الذي تناقشه، إذ أصبح من الضروري -وبكل جرأة - التطرق إلى وخاصة من خلال الملتقيات العلمية إلى دراسة أهم السبل التي من شانها أن تساعد على النهوض بقطاع التعليم العالي على مستوى المدارس العليا للأساتذة، وكذا مناقشة أهم الطرق الكفيلة باندماج مدارسنا في نظام (LMD)، وهل هو حتمية؟ أم أن هناك فعلا مبررات حقيقية تبرر هذا الاندماج؟

وتقدم هذه الدراسة عددا من الأطروحات التي نأمل من خلالها أن تساهم في تنوير القائمين على القطاع الى الالتفات والاهتمام بدرجة أكبر بضرورة تقويم هذا النظام في الكثير من الجوانب، قبل اتخاذ اي قرارات ربما تكون عواقبها وخيمة. وفي هذا السياق تقدم الدراسة عددا من المقترحات التي من شانها أن تلعب دورا مهما في توظيف هذا النظام في المدارس العليا، منها الاهتمام بتكوين الأستاذ الجامعي، خاصة في المجال البيداغوجي، ونقصد بذلك كل ما يتعلق بطرائق التدريس وكذا عملية التقييم.

أهداف الدراسة:

- تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بنظام L M D.
- تحديد ومناقشة أهم مبررات إدماج المدارس العليا للأساتذة في نظام L M D.
- تحديد ومناقشة أهم التحديات التي تواجه تطبيق نظام L M D في المدارس العليا للأساتذة.

الخلفية النظرية للدراسة:

لقد عالجت العديد من الدراسات موضوع إصلاح التعليم العالي، وقد زاد الاهتمام به أكثر خاصة في السنوات الأخيرة وهذا لما لعبته الوسائل التكنولوجية الحديثة من دور، فالجامعة:" هي المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الأدب والعلوم والفنون..."(خليفة، 1989، ص.177). كما " تشكل في علاقتها بالمجتمع دورا أساسيا من خلال قيامها بالمهام العديدة الموكلة إليها، وكانت عبر التاريخ والأزمنة علاقة وطيدة بينها وبين المجتمع..."(هوسين، 1999، ص .203). ومنه يتبين لنا أن تقويم التعليم العالي ضرورة ملحة تفرضها التغيرات الحاصلة في كل وقت وحين، ولعل اعتماد الجزائر نظام LMD يعتبر أكبر رهان خاضته المنظومة التعليمية الجامعية، ولعل العشر سنوات الماضية من تطبيقه والنتائج التي حققتها الجامعة في الكثير من الأصعدة لدليل على قدرة هذا النظام على تطوير التعليم وإمداد المجتمع بالكفاءات الضرورية لتطويره. وفي هذا

المجال نجد دراسة (طعيمة، 2004، ص.15) حول: «التعليم الجامعي، رصد الواقع ورؤى التطوير". وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأداء الجامعي ومشكلاته، والوقوف على بعض قضايا الإصلاح من خلال أراء الأساتذة، وقد توصل الباحث إلى أن أعضاء هيئة التدريس والإداريين والأكاديميين ليس لديهم ثقة في ثبات تقويم الطلاب لأعضاء هيئة التدريس. وفي نفس السياق تؤكد دراسة الباحثة (حماش ، 2002، ص.32) والتي كانت تحت عنوان:" الوضعية المهنية لأساتذة التعليم العالي"، حيث عالجت الباحثة من خلال دراستها إشكالية التطور والتغيرات التي طرأت على هيئة التدريس الجامعي والمتمثلة في الأستاذ من وضعيته المهنية، وكذا الجانب الأدائي لديهم، وظروف العمل التي يعملون فيها. وقد توصلت الباحثة إلى أن الأساتذة لا يعتمدون على وثائق تخص المقاييس التي يدرسونها وهذا ما يؤثر على اندماج الطالب في عالم الشغل.

أما فيما يخص نظام LMD فقد كانت هناك الكثير من الدراسات والملتقيات الدولية والوطنية التي عالجت هذا الموضوع بكثير من التحليل والنقاش، ففي دراسة ميدانية على مستوى جامعة البليدة للباحثة (فتيحة ، 2012، ص.92) حول:" اتجاهات الأساتذة نحو نظام LMD "، والتي حاولت من خلالها معرفة استجابة أساتذة سعد دحلب بجامعة البليدة نحو تطبيق هذا النظام، وكذا معرفة مدى استعداد الأساتذة لتنفيذ وتجسيد هذا المشروع. وقد أظهرت نتائج دراستها إلى أن معظم الأساتذة لم يبدوا دافعية كبيرة اتجاه هذا النظام الجديد بسبب عدم تكوينهم ومعرفتهم الجيدة بكيفية تطبيقه وكذا لقلة توفير الآليات المختلفة من تجهيزات بيداغوجية وعلمية وبشرية وهيكلية وإعلامية لإنجاح هذا المشروع، كما كانت اتجاهاتهم نحو هذا النظام في معظمها سلبية، وهذا راجع حسب الباحثة إلى عدة صعوبات وتخوفات من قبل الأساتذة. كما تؤكد دراسة الباحثة (خلايفية ، 2014، ص.67) حول:" آليات التقويم المستمر في نظام L M D بين النظرية والتطبيق"، حيث حاولت الباحثة من خلال دراستها إلى الكشف عن مختلف الممارسات الفعلية لأساليب التقويم المستمر في حصص الأعمال الموجهة والتطبيقية في ظل نظام L M D، وكذا معرفة

مدى التباين في استخدام الأساليب البيداغوجية لعملية التقويم المستمر عند أساتذة الجامعة باختلاف تخصصاتهم، وقد توصلت الباحثة إلى نتائج من أهمها:

- للأساتذة وعي كبير بمحتوى التعليم في نظام L M D.

- عدم قدرة الأساتذة من تحديد كفاءات التعلم، وذلك لمعرفتهم ان التقويم المستمر غالبا ما يحدد كفاءات التعليم.

- الأستاذ الجامعي لم يتمكن من الانتقال من التدريس بالطريقة التقليدية الى الطريقة الجديدة وهي المقاربة بالكفاءات.

من خلال الدراسات السابقة يتضح لنا أن هناك صعوبات تواجه الأستاذ الجامعي في التأقلم مع نظامLMD، وهذا ما أكدته الدراسة التي قامت بها الباحثة (نذيرة ، 2015، ص. 21) حول:" صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية"، حيث حاولت الباحثة من خلال دراستها هذه الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حسب تصور الأستاذ الجامعي في ضوء العديد من المتغيرات منها الهياكل والتجهيزات، البرامج، التأطير، التسيير والتمويل، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق النظام الجديد في الجامعة الجزائرية حسب تصور الأساتذة الجامعيين.

- الصعوبات برزت على مستويات عديدة منها الهياكل والتجهيزات، البرامج، التاطير، التسيير والتمويل.

مما سبق يتضح لنا أن تطبيق نظام LMD يعتبر ضرورة حتمية قصد مسايرة التطور الحاصل في معظم بلدان العالم، إلا أن هناك تحديات كبيرة وكثيرة مازالت لحد اليوم تواجه الأستاذ أثناء أدائه، وكانت هناك صعوبات كذلك يمكن إزالتها مع الوقت.

1- التعريف بنظام L M D (الهيكلة، عروض التكوين، التقييم...): حسب وزارة التعليم العالي الجزائرية فان نظام L M D هو نظام جديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه، L M D)، يندرج ضمن مسعى يستجيب لأهداف الإصلاح ويحقق تناغم التعليم الوطني

للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم" (وزارة التعليم العالي، 2011، ص.11)، إذن نظام L M D هو نظام تعليم جديد، جاء نتيجة لإصلاحات المنظومة التربوية، اختصر في الرموز التالية: L ويقصد به الليسانس، ثم M ويقصد به ماستر، D ويقصد دكتوراه. ويقابله في التسمية النظام الكلاسيكي وهو النظام الذي انتهجته الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال. وحسب علي صالحي فان نظام L M D في شكله العام هو وسيلة تعليمية جديدة في الجامعة الجزائرية مستورد من أوربا خضع لنظام اقتصاد السوق ولنظام العولمة" (صالحي، 2013، ص.12).

2- الهيكلة: ترتكز هذه الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار، حيث يتوج كل طور بشهادة، تتمثل هذه الأطوار فيما يلي: طور أول، طور ثان، طور ثالث.

2-1- الطور الأول (شهادة الليسانس): مدته 3 سنوات بعد البكالوريا، يتوج بشهادة الليسانس، وتتم هذه المرحلة التكوينية في طورين، وتشمل تكوين قاعدي (أولي) متعدد التخصصات مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات (تعليم مشترك يمتد على سنتين)، تخصص للحصول على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة وكذا معرفة مبادئ منهجية الحياة الجامعية واكتشافها، ويتبع هذا التعليم المشترك الذي يمتد على سنتين، بسنة للتخصص، يتفرع التكوين فيها إلى:

- **فرع أكاديمي** : يتوج بشهادة ليسانس أكاديمي، تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وأكثر اختصاصا (الانتقال إلى الطور الثاني: طور الماستر)، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق.
- **فرع مهني:** تتوج بشهادة الليسانس مهني، التي تسمح لصحابها بالاندماج المهني المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاعات المشغلة (التربية الوطنية، الصحة، العدالة، الفلاحة، الصناعة، السكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...إلخ).

2-2- الطور الثاني (شهادة الماستر): مدته 5 سنوات بعد البكالوريا (أي سنتين بعد شهادة الليسانس) ويتوج بشهادة الماستر، وتدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين، ويسمح

لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس "فرع أكاديمي" تتوفر فيه شروط الإلتحاق، كما أنه يمكن مشاركة الحائزين على شهادة ليسانس "فرع مهني"، بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل؛ يسمح الطور الثاني بمتابعة التكوين الأساسي والحصول على تخصص، يمكّن الطالب من متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني، وينقسم إلى قسمين:

- **فرع أكاديمي** : يمتاز بتحضير الطالب المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر باحث).

- **فرع مهني** : يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال محدد، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني).

2-3- الطور الثالث (شهادة الدكتوراه): ومدته 8 سنوات بعد البكالوريا (أي ثلاثة سنوات بعد شهادة الماستر) يتوج بشهادة الدكتوراه ويضمن هذا التكوين:

- تعميق المعارف في الاختصاص.

التكوين عن طريق البحث ولصالحه (تطوير قدرات البحث، التكيف على العمل الجماعي....).

3- التقييم: يتوقف ذلك على المعدل العام لجميع الوحدات التعليمية في السداسيين فإذا كان المعدل يساوي أو يفوق 20/10 فإن كل وحدة تعليمية غير مكتسبة ستحسب مكتسبة نهائيا بالنسبة للمسار المختار. أما إذا كان المعدل أقل من 20/10 ومجموع قيم وحدات التعليم لا يتعدى 50 بالمائة من قيم السنة فالانتقال يكون طبيعيا ولكن يبقى على الطالب أن يعيد دراسة الوحدات التعليمية غير المكتسبة credit. هذا من جهة ومن جهة أخرى، إذ لم يتحصل الطالب على معدل 20/10:

- فخلال السنة الأولى إذا لم يتراكم للطالب أكثر من 50 بالمائة من الديون ينتقل إلى السنة الثانية ويجب عليه أن يحصل على كل الوحدات التعليمية التي تنقصه فيما بعد.

- أما في السنة الثانية فإذا لم تتراكم لديه ديون أكثر من 20 بالمائة من الديون المطالب بها في السنة الأولى والثانية مع النجاح في الوحدات التعليمية التي أخفق في الحصول عليها.

– معدل المقياس يساوي الامتحان مضروب في 02 مع علامة الأعمال الموجهة أو التطبيقية والكل مقسوم على 03.

– المعدل العام يساوي مجموع السداسيين مقسوم على 02.ص الخاتمة التي تقدم تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل اليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

4– مبررات إدماج المدارس العليا في نظام LMD:

قبل التطرق إلى أهم المبررات الداعية إلى إدماج المدارس العليا للأساتذة في نظام L M D، نوضح أهم أسباب اعتماد هذا النظام في الجامعة الجزائرية، حيث نجد أن التحول الذي عرفته العديد من الأنظمة التعليمية في العديد من الدول عبر العالم، كان أحد الأسباب الداعية إلى اعتماد هذا النظام، بالإضافة إلى ضرورة التجديد والاهتمام بدور هيئة التدريس داخل الجامعة، وهذا ما اتفق عليه الكثير من خبراء الإدارة وتنمية الموارد البشرية على أن تجديد ادوار الجامعة لخدمة الطالب والمجتمع، بات ضرورة ملحة.

لهذا كان التجديد لتعليمنا العالي، وإدخال سلوكات جديدة، وتوسيع نطاق الفرص والتفتح على العالمية، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اختيار نظام LMD. هذا التجديد، وهذه السلوكات الجديدة، وهذا التفتح، يمكن أن ننظر إليه من خلال الدورة التالية (وزارة التعليم العالي،2011، ص.17):

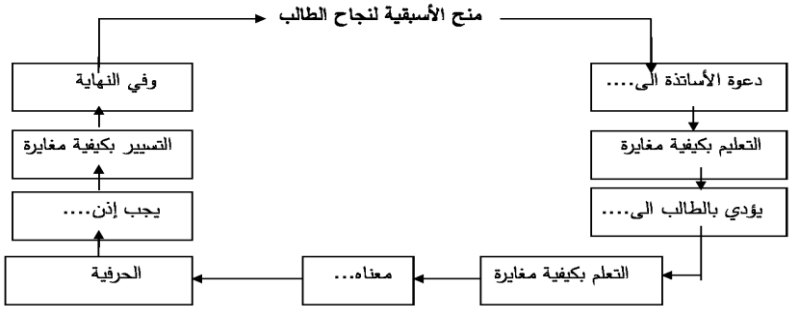

إذن من خلال ما سبق، يمكن القول إن التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الخاص بالجانب الجامعي من تكوين الطالب، تبين أن النظام الكلاسيكي

شابته الكثير من الاختلالات تراكمت عبر الكثير من السنوات، مما أدى إلى أزمات مست جميع هياكل الجامعة. نتيجة التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والإعلام والاتصال التي أدت إلى ضرورة التفكير مليا في كيفية مواكبتها، فكان لابد من إيجاد نظام بديل فيه جميع المواصفات التي تؤهله إلى تلبية احتياجات الطالب أولا واحتياجات المجتمع ثانيا، وتماشيا مع احتياجات الدولة في جميع الجوانب. وعلى هذا الأساس تم اعتماد نظام L M D لتطبيقه في الجامعة الجزائرية، وهذا من اجل:

- توفير تكوين نوعي ومميز ومتطور للطالب الجامعي يتماشى ومتطلبات العصر.
- تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية وفق السير الحسن.
- تفعيل مبادئ أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي.
- المساهمة في تنمية البلاد.

ولعل هذه الأهداف والمبررات، قد تنطبق على المدارس العليا للأساتذة ، إلا أن هناك الكثير من الخصوصية لهذه المؤسسات التكوينية ، ولعل نية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من التخلص من النظام الكلاسيكي بهذه المدارس من خلال قرارها بعدم فتح مسابقات الماجستير في هذه المدارس ، لهؤلاء الطلبة المتخرجين منها، وحسب أبو بكر خالد سعد الله (2017) :" يعني القضاء على الدراسات العليا بالمدرسة، وهذا يعني تحويل المؤسسة –حسب تعبير بعض الزملاء– إلى ثانوية يلقن فيها الأستاذ شيئا مما يعلم ثم يمضي إلى بيته، والآفة الأخرى أن نجباء الطلبة تُغلق في وجه طموحاتهم الأبواب بحجة أنهم مرتبطون بعقد مع وزارة التربية! وكأن تميّز هؤلاء يعني كارثة للتربية ... كذلك يراها البعض بدل أن يروها عامل رقيّ للوطن". ومن أهم مبررات اعتماد هذا النظام بالمدارس العليا يمكن أن نذكر:

- تحسين نوعية التكوين بالمدرسة: فمن خلال هذا النظام سيستفيد الطالب الأستاذ من تكوين نوعي والزيادة من مردوديته، وهذا من خلال اعتماد التدريس عن طريق السداسيات.

– تلاؤم نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم: فتكوين الإطارات الجزائرية لا يمكن أن يكون بمعزل عن التكوين الخارجي في الكثير من بلدان العالم، وهذا سيسمح للكثير من الطلبة من الاندماج في خاصة في سوق الشغل بالخارج.

– اقتراح مسارات تكوينية متنوّعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية: فمن خلال هذا سيكون للطالب الأستاذ فرصا للتشغيل غير الميدان التربوي، فيستطيع الولوج إلى قطاعات اقتصادية هامة ومتنوعة، وهذا سيكون حسب تخصصه والمقاييس التي درسها.

– الاستفادة من الدراسات العليا: حيث سيتمكن الطالب الأستاذ من المشاركة في مسابقات الدكتوراه، ومن ثم يواصل دراساته العليا.

من خلال ما سبق يمكن القول ان هذه الهيكلة الجديدة للتعليم العالي (L M D) ستسمح بتحيين برامج المدارس العليا للأساتذة لتندمج في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي، كما ستتسم بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف. كما ستوفر للطالب الأستاذ حرية أكبر، طالما أن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تتيحه له مهاراته وقدراته الذاتية، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات التعليمية.

5– استراتيجيات التكوين بالمدارس العليا للأساتذة وفق نظام LMD : بعد تقديمنا لهيكلة نظام (L M D)، والذي عمل على تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار حيث يتوج كل طور بشهادة تمنح للطالب، وعليه سيكون التكوين بالمدارس العليا للأساتذة على الشكل التالي:

– طور أول يتوج بشهادة ليسانس.

– طور ثاني يتوج بشهادة الماستر1 والماستر2.

– طور ثالث يتوج بشهادة الدكتوراه.

ويكون تصورنا الاستراتيجي للتكوين بالمدارس العليا للأساتذة وفق نظام (L M D) على الشكل التالي:

قبل تقديم تصورنا لاستراتيجية التكوين بالمدارس العليا للأساتذة وفق نظام (L M D) ننوه إلى نقطة مهمة جدا وهي ان هذه المدارس تبقى تحافظ على خصوصيتها، وهي تكوين رجال التربية والتعليم أولا، وإمداد قطاعات اقتصادية أخرى – إن أمكن – بكفاءات عالية.

01- الطور الأول (شهادة الليسانس) (أساتذة التعليم الابتدائي) : يكون مدته 3 سنوات بعد البكالوريا، يتوج بشهادة الليسانس، وتتم هذه المرحلة التكوينية في طورين، وتشمل تكوين قاعدي (أولي) متعدد التخصصات مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات (تعليم مشترك يمتد على سنتين)، تخصص للحصول على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة وكذا معرفة مبادئ منهجية الحياة الجامعية واكتشافها، ويتبع هذا التعليم المشترك الذي يمتد على سنتين، بسنة للتخصص، يتفرع التكوين فيها إلى:

– فرع أكاديمي: يتوج بشهادة ليسانس أكاديمي، تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وأكثر اختصاصا (الانتقال إلى الطور الثاني: طور الماستر)، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق.

– فرع مهني: تتوج بشهادة الليسانس مهني، التي تسمح لصاحبها بالاندماج المهني المباشر في عالم الشغل (أستاذ التعليم الابتدائي) وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاعات المشغلة، خاصة قطاع التربية الوطنية.

02-الطور الثاني (شهادة الماستر 1 والماستر 2) (أستاذ التعليم المتوسط وأستاذ التعليم الثانوي):

ويلج الى هذا الطور كل حامل لشهادة الليسانس فرع أكاديمي، أو حتى فرع مهني بعد قضائه مدة معينة في عالم الشغل ويلتحق الطالب بهذا الطور بعد تحقق الشروط المطلوبة فيه.

ويتوج الطالب الحاصل على شهادة الماستر 1 كأستاذ للتعليم المتوسط. ويلتحق بعالم الشغل في إطار عقود مع وزارة التربية الوطنية أو مؤسسة اقتصادية أخرى. ويتوج الطالب الحاصل على شهادة الماستر2 كأستاذ للتعليم الثانوي، ويلتحق بعالم الشغل في إطار عقود مع وزارة

التربية الوطنية أو مؤسسة اقتصادية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن كلا الشهادتين تتمتعان بتكوين خاص بهما، أي هناك مقاييس مشتركة وأخرى خاصة. كما يمكن للحاصل على شهادة الماستر 1 من مواصلة التكوين والانتقال إلى الماستر 2 وهذا في أي جامعة وطنية، وذلك وفق شروط معينة تحددها اللجان المتخصصة.

03- الطور الثالث (شهادة الدكتوراه):

وفي هذا الطور يتمكن كل طالب حاصل على شهادة الماستر من المشاركة في مسابقات الدكتوراه كل حسب تخصصه. حيث سيتمكن الحاصل على شهادة الدكتوراه من الولوج الى ميدان التعليم العالي. كما تجدر الاشارة الى ان الطلبة الحائزين على شهادة الدكتوراه من المدارس العليا للأساتذة يمكنهم التوجه الى سوق العمل في كثير من القطاعات واهمها التعليم الجامعي سواء في الجامعات او المعاهد او المدارس العليا.

وأخيرا نقول إن هذا التصور الذي قدمناه هو تصور عام، الهدف الاساسي منه هو اتاحة الفرصة لطلبة المدارس العليا من مواصلة تكوينهم في جميع الأطوار وفي أي مؤسسة جامعية كانت، حسب الشروط المطلوبة والمتوفرة في كل طالب. وبهذا نضمن تكافؤ الفرص لجميع طلبتنا، وعدم حرمانهم من موصلة دراساتهم العليا. ويمكن تلخيص ذلك حسب المخطط التالي:

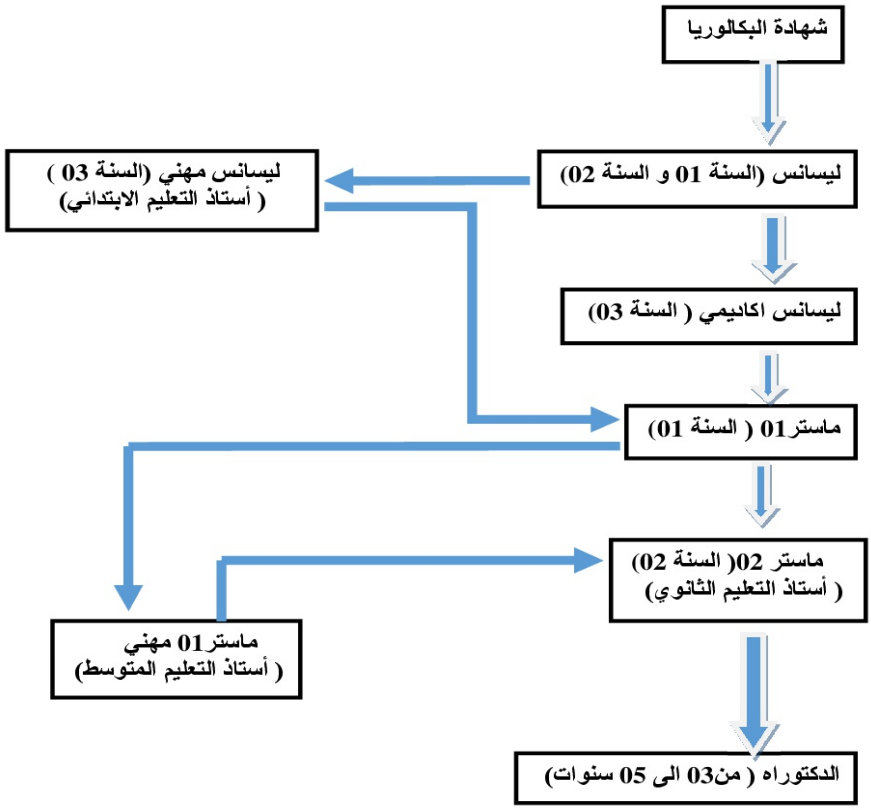

مخطط: يوضح كيفية ادماج طلبة المدارس العليا للأساتذة في نظام LMD (تصور الباحثان).

6- أهم التحديات والصعوبات التي ستواجه اندماج المدارس العليا في نظام LMD، وسبل معالجتها:

من خلال ما تم تناولناه يتضح لنا أن تطبيق نظام L M D في المدارس العليا للأساتذة على غرار جامعات الوطن، سيعترضه الكثير من الصعوبات وستواجهه الكثير من التحديات ، ولعل السبب الرئيسي في ذلك كونه ليس متعلقا بالجامعة او المدرسة العليا وحدها ،بل يتعداهما إلى الشريك الاقتصادي الذي يمثل الحلقة الأساسية بالنسبة للتعليم العالي، فبدون شريك اقتصادي ، لن يكون هناك اثر للتكوين العالي، يضاف إلى ذلك عدم استعداد واستيعاب الأسرة التربوية والإدارية بالمدارس العليا للأساتذة وعلى رأسها

رؤساء المدارس العليا للأساتذة وكذا الأساتذة أنفسهم ، للتحديات التي يفرضها النظام الجديد ،هذا الأخير يستوجب استنفارا قويا لجميع المكونات المادية والبشرية للمدرسة ، ولعل من أهم الصعوبات نذكر:

– قلة التأطير – إلى حد ما –مما يسبب ضعف التكوين النوعي، مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه.

– افتقار أغلب المدارس العليا للأساتذة –في حدود علمنا–إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.

– قلة المؤسسات الاقتصادية –غير قطاع التربية الوطنية –التي تستقطب المتخرجين مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل.

– قلة العقود المبرمة مع الشريك الاقتصادي قصد التكفل بعمليات التكوين الميداني والتربصات.

– إشكالية الشهادات الممنوحة من طرف مختلف الجامعات مع مديرية الوظيف العمومي، فهناك شهادات غير معترف بها من طرف الوظيف العمومي في ظل انعدام النصوص القانونية.

– استقلالية المؤسسات الجامعية في قبول او رفض طلبات الطلبة المتعلقة بمواصلة الدراسة.

– قلة الإعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي.

– عدم جاهزية القوانين المسيرة له والاكتفاء بقوانين النظام القديم.

هذا وفي الأخير نقول إن نظام L M D، ورغم التحديات والصعوبات التي ذكرناها إلا انه لابد على الجميع من طلبة وأساتذة وإداريين بالمدارس العليا للأساتذة، بذل الجهود والمضي قدما لتحقيق النهضة الشاملة والتطور المنشود لبلادنا، فالجزائر تملك من الإمكانيات البشرية ما يجعلها من بين الدول المتطورة، لذلك وجب على الجميع تظافر جهودهم من اجل الوصول بالجزائر الى مصاف الدول المتقدمة.

التوصيات والاقتراحات:

– ضرورة الاهتمام بالتكوين المستمر للأستاذ الجامعي عموما وأساتذة المدارس العليا خصوصا.

– ضرورة توحيد المقاييس على مستوى كل مدارس الوطن.

– إنشاء مخابر البحث على مستوى كل التخصصات.

– تنظيم حملات إعلامية كثيفة لفائدة الطلبة خاصة وشرح آليات التكوين والتوظيف وأفاق مستقبلهم المهني.

– ضرورة التنسيق مع وزارة العمل وخاصة الوظيف العمومي من اجل الاعتراف بالشهادات الممنوحة للطلبة المتخرجين.

– ضرورة إشراك المؤسسات الاقتصادية في عملية التكوين وخاصة الميداني منه.

خاتمة:

بعد كل الذي قدمناه نقول ان فاعلية أي نظام تربوي في العالم، تقاس بمقدار ما يحققه من نمو للأفراد وللمجتمع الذي يعيشون فيه، وبمقدار ما يلبي كذلك حاجاتهم وأهدافهم، ونعتقد أن نظام L M D هو نمط التعليم الأكثر قدرة على تحقيق ذلك لمعظم شرائح المجتمع، فمن خلاله يمكننا خلق كفاءات عالية، تساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع. لقد حاولنا من خلال كل ما سبق إبراز الدور الذي يلعبه هذا النظام، كما يجب أن نتخطى تلك النظرة الضيقة إلى هذا النمط من التعليم، لأننا نعتقد جازمين أن المستقبل سيكون لصالح هذا النمط من التعليم، وهذا بديهي من خلال ما نراه من طغيان لهذه التكنولوجيات الحديثة على حياتنا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. سعد الله، ابو بكر خالد (2017)، مقال بعنوان: من الذي تزعجه المدارس العليا للأساتذة؟ ، جريدة الشروق اليومي العدد 9258 الصادر بتاريخ :2017/01/15.
2. نذيرة، اليزيد (2015)، صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 10، مارس،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.
3. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (2011)، الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، الجزائر.

4. حماش، الكاهنة (2002)، الوضعية المهنية لأساتذة التعليم العالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
5. فتيحة، كركوش (2012)، اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد 8.
6. ولد خليفة ، محمد العربي (1989)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. خلايفية، نصيرة (2014)، آليات التقويم المستمر في نظام ل.م.د بين النظرية والتطبيق، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر.
8. صالحي، نظام علي (2013)، (ل م د) في الجامعة الجزائرية بين الواقع والقوانين– ميدان العلوم الانسانية، اعمال اليوم الدراسي حول اصلاحات التعليم العالي والتعليم العام، جامعة البويرة، الجزائر.
9. طعيمة، رشدي احمد (2004)، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، القاهرة.
10. شحاتة، حسن (1995)، أساسيات التدريس الفعال في العالم العربي، دار المصري اللبناني، بيروت.
11. هوسين، تورستن (1999)، فكرة الجامعة وأدوارها الجديدة، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل.